الثورة الجمعة 24 ذو الحجة 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م العدد (17523)

إقرار الموازنة السنوية لمزرعة سردود

وزير الزراعة يطلع على الإضافات الإنتاجية بمزرعة سردود

■ ،،الحديدة/سبأ

أقرت اللجنة الإشرافية لمزرعة سردود الإنتاجية في اجتماعها أمس برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور الموازنة التقديرية للمزرعة للعام المالي ٢٠١٣م .

وأقر الاجتماع تزويد المزرعة بوحدة ري و إضافة أربعة أبراج للري المحوري وأربع حراثات لتمكين المزرعة من استغلال المساحات في الوقت المناسب لمواسم المحاصيل المختلفة .

و ناقش الاجتماع بحضور مدير عام الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب البرنامج الاستثماري للمزرعة وأوضاعها .

واطلع وزير الزراعة على الإضافات الإنتاجية الجديدة بالمزرعة المتمثلة في

وحدة تربية الأغنام، وكذا البيوت المحمية التي أنشئت مؤخراً والمراحل النهائية للعمل فيها والتجهيزات الجارية لزراعة بعض محاصيل الخضروات .

كما تعرف على مستوى إنتاج وحدتي العشب المستنبت التي تستخدم لتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية حيث تصل طاقة الوحدة الواحدة إلى نصف طن من الأعشاب يومياً .

مليارا ريال مديونية المشتركين لكهرباء ذمار

■ ،،الثورة/ذمار / رشاد الجمالي

،، بلغ اجمالي مديونية المؤسسة العامة للكهرباء بمحافظة ذمار المتراكمة لدى المشتركين خلال سنوات ماضية قرابة مليارى ريال.

أوضح ذلك لـ الثورة» الأخ عارف عبدالحميد مدير المؤسسة العامة للكهرباء بالمحافظة..

مشيراً إلى أن تراكم المديونية لدى المشتركين سبب عجزاً في إيرادات المؤسسة الأمر الذي أدى إلى تأخر مستلزمات المؤسسة سواء من ناحية تنفيذ المشاريع التحسينية للكهرباء أو لرواتب الموظفين.

منوهاً بأن المؤسسة كلفت فرقاً ميدانية للتفتيش لتحصيل الرسوم المتأخرة سواء من المكاتب الحكومية أو المواطنين أو الشخصيات الاجتماعية وفصل الخدمة عن كل من يرفض سداد رسوم الكهرباء.

مبيناً أن المؤسسة العامة للكهرباء بالمحافظة لن تعيد الخدمة بعد فصلها إلا بعد سداد كافة المتأخرات ودفع الغرامات المقرة قانوناً.

مؤكداً أن المؤسسة بصدد الكشف عن اسماء المتأخرين عن سداد مستحقات المؤسسة ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٤٣ مليار ريال إيرادات جمرك ميناء الحديدة خلال التسعة الشهور الماضية

■ ،،الحديدة/سبأ

ارتفعت إيرادات جمرك ميناء الحديدة خلال التسعة الشهور الماضية إلى ٤٣ ملياراً و٥٦٨ مليون ريال بزيادة ١٠مليارات و٣٢ مليون ريال عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

وذكر تقرير صادر عن الجمرك حصلت وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) على نسخه منه أن كمية الصادرات المحلية عبر الميناء بلغت ٨٠ ألفاً و١٦١ طنا بقيمة ٩ مليارات و٧٧٦ مليون ريال شملت الأسماك والفحم والجلود والبن وخردوات البلاستيك والمواد الغذائية وغيرها.

عدن .. مناقشة أوراق العمل الخاصة بأنشطة صناديق تمويل المنشآت الصغيرة

■ ،،عدن/سبأ

عقد في عدن أمس لقاء تشاوري لمدراء فروع صناديق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة لمحافظات (عدن- تعز- إب) وذلك بمشاركة عدد من ضباط صناديق الصرف التمويلية للمشاريع وممثلي عن السلطات المحلية لمحافظات (عدن – لحج – أبين).

وناقش اللقاء أوراق عمل خاصة بأنشطة صناديق التمويل وما حققته في مجال تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في (عدن وإب وتعز) وفرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع.

وأكد المشاركون على أهمية التخطيط السليم للمشاريع وتسهيل الإجراءات خاصة لفئات الشباب والنساء بهدف إيجاد فرص عمل وفتح مشاريع جديدة.

بيع أذون خزانة بـ١٥,٥٩٠ مليار ريال

■ ،،الثورة/ خاص

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم «٧٦٣».

وبلغت القيمة الاسمية الاجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ١٥,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة «٩١»، «١٨٢» و«٣٦٤» «١٩,٧٥٪» «١٩,٣١٪» «١٩,٢٢٪»، على التوالي. وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تداول ٢٤٧٨ شيكاً بالدولار بقيمة ٨٠ مليون دولار

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار عبر غرفة المقاصة خلال شهر أغسطس ٢٠١٢م نحو ٢٤٧٨ شيكاً مقابل ٢٥١٩ شيكاً في شهر أغسطس ٢٠١١م.

وبينت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بالدولار ٨٠ مليوناً و٥٩١ ألف دولار مقابل ١٠٤ مليون و٩٧٦ ألف دولار خلال نفس الفترة. ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى أن الشيكات المعادة بلغ عددها ١٢١ شيكاً بقيمة ملايين دولار مقابل ١١٧ شيكاً بقيمة ٥,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة. الجدير بالذكر أن الشيكات المتداولة بالدولار العام الماضي ٢٠١١م بلغت أكثر من ٤١ ألف شيك بقيمة ١,٥ مليار دولار.

التضخم ينخفض إلى أدنى مستوى في شهر يوليو ٢٠١٢م

■ ،،خاص/ الثورة

ذكر تقرير رسمي أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع من ارتفع من ١٤٨ في نهاية يونيو ٢٠١٢م إلى ١٥٠,٧٠ في نهاية يوليو٢٠١٢م .

وبين التقرير الصادر عن البنك المركزي أن هذا الرقم يعكس نسبة تضخم شهري في نهاية يوليو ٢٠١٢م نسبته ١,٨٢٪ .

ولفت إلى أن نسبة التضخم التراكمي للفترة ديسمبر٢٠١١م وحتى يوليو ٢٠١٢م بلغت نسبته ١,٩٩٪ مقارنة بـ ١٢,٩٠٪ خلال الفترة ديسمبر ٢٠١٠م وحتى يوليو ٢٠١١م.

وأكد أن نسبة التضخم السنوي حتى نهاية يوليو٢٠١٢م بلغت ٦,٩٢٪ مقارنة مع تضخم سنوي ٧,٥١٪ في نهاية الشهر الماضي "يونيو ٢٠١٢" . وكان تقرير حكومي قد بين أن معدل التضخم لأسعار المستهلك وصل إلى ١٩,٣٪ في عام ٢٠١١م . وبينت احصائية مالية الحكومة أن الارتفاع ناجم عن تراجع حجم العرض من السلع والخدمات بسبب أحداث عام ٢٠١١م بالإضافة إلى أثر انخفاض الثقة في الأوضاع الاقتصادية .

ويعتبر التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات ، وتعمل مختلف الدول على محاصرته في أرقام آحادية من خلال عدد من السياسات النقدية والمالية .

٢٦ مليار ريال تقديرات موازنة حجة للعام القادم

مناقشة إجراءات تنفيذ مشروع « مستقبل موارد الشباب» بالمحافظة بتكلفة ٦٧٠ ألف يورو

■ ،،حجة/سبأ

ناقش محافظ محافظة حجة علي بن علي القيسي أمس مع فريق منظمة كير بالمحافظة مشروع " مستقبل موارد الشباب " الملزم تنفيذه من قبل المنظمة خلال السنوات الثلاث القادمة ويستهدف دعم وتدريب حوالي ٥٠٠ شاب في مختلف المديريات.

وخلال الاجتماع استمع المحافظ إلى شرح من مدير مكتب المنظمة بالمحافظة بسمة القباطي حول مكونات المشروع الذي بدأ في تنفيذ مفرداته بورشة عمل أقيمت خلال الشهر المنصرم، مشيرة إلى مردوداته الإيجابية على المجتمع خصوصاً في الحد من ظاهرة البطالة والفقر في أوساط الشباب من المجتمع.

واشارت إلى أن مشروع إدارة موارد مستقبل الشباب التابع للمنظمة بالشراكة مع محلي المحافظة، يؤكد في إجراءاته الأولية على ضرورة توفير الأجواء المناسبة والتسهيلات اللازمة للشباب المستهدفين من المشروع بما يمكنهم من النجاح في تنفيذ تلك المشاريع التنموية المناطة بهم، حتى يحقق المشروع أهدافه المحددة، منوهةً بأن ٦٧٠ ألف يورو يهدف إلى تأهيل الشباب من خلال جملة من المشاريع الاستثمارية ووضع استراتيجية لموارد الشباب المستقبلية، وتكوين مجلس استشاري لهم في إطار المشروع.

وفي الاجتماع نوه المحافظ بالدور الفاعل الذي تقوم به منظمة كير في دعم وتمويل المشاريع التنموية والتأهيلية، داعياً إلى تقديم مزيد من الدعم في مختلف المجالات خاصة المتعلقة بتوفير فرص العمل للشباب.

إلى ذلك أقر المجلس المحلي بالمحافظة أمس برئاسة المحافظ علي بن علي القيسي مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٣م بمبلغ ٢٥ ملياراً و٨٣٢ مليون ريال، وتبلغ تقديرات الإيرادات المتوقعة ٤ مليارات و٥٤٩ مليون ريال.

ووقف محلي المحافظة في اجتماعه الدوري أمام الجهود التي بذلتها الهيئة الإدارية خلال الفترة الماضية في سبيل تصحيح الاختلالات في الموارد المالية في عدد من الإدارات المعنية والحلول التي تم اتخاذها لتعزيز الإيرادات المالية وسد الثغرات التي تمثل مكامن فساد تتطلب القضاء عليها.

وأقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية لتقييم عملية صرف حالات الضمان الاجتماعي والبحث والتقصي حول أسباب توقف عملية الصرف في الآونة الأخيرة وإحالة المتسببين في ذلك إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وفي الاجتماع أكد المحافظ القيسي أهمية تكاتف الجهود للنهوض بالعملية التنموية بالمحافظة، منوهاً بأهمية العمل على تعزيز الموارد المالية بالمحافظة وتنميتها على اعتبار أنها أساس التنمية الحقيقية، مشيراً إلى التدني الملحوظ الذي شهدته جملة من الأوعية الإيرادية في عدد من المكاتب بسبب ضعف الجانب الرقابي على تحصيل تلك الموارد، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود من كافة أعضاء المجلس وتفعيل دورهم للنهوض بالتنمية الشاملة للمحافظة.

خلال اكتوبر:

٢١٧ مليون ريال قيمة صادرات الأسماك والأحياء البحرية بعدن

■ ،،عدن/سبأ

بلغ قيمة الصادرات الوطنية من الأسماك والأحياء البحرية عبر ميناء ومطار عدن خلال أكتوبر الماضي ٢١٧ مليونا و٦٧١ ألف ريال، حيث شملت تلك الصادرات أسماك الثمد والباغة والعيد والجحش والحبار وغيرها من الأحياء البحرية.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنه تم تصدير تلك الصادرات إلى الأسواق العربية الأوروبية، مشيرا إلى أن عدداً من الشركات العربية والأوروبية ومنها الفرنسية والروسية والصينية والإسبانية أبدت استعدادها لتسويق المنتجات السمكية في أسواقها لجودتها العالية.

دراسة دولية : ثقافة الامتثال الطوعي للقوانين اليمنية المرتبطة بالتجارة والايرادات متدنية

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

كشفت دراسة تقييمية عن بيئة الاعمال في اليمن أن مستوى الامتثال الطوعي للقوانين خصوصا التجارية وذات العلاقة بالإيرادات متدنية ولا يحظى بالدعم الصريح من المجتمع اليمني افرادا او مسئولين.

وحسب الدراسة المعنونة بتقرير الاطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية الصادر عن نادي رجال الاعمال اليمنيين ومركز المشروعات الدولية الخاصة فإن قوانين اليمن خليط من القوانين البسيطة نسبيا مع قليل من حالات التعارض والكثير من الاستثناءات التي توجد في القوانين التي تغلب على قانون آخر مع مرور الوقت .

وفيما اكدت الدراسة أن القوانين اليمنية ليست الحلقة الأضعف في الاطار التنظيمي لليمن على الرغم من انها أقل من شاملة فإن ثقافة الامتثال فيما يتعلق بالقوانين العلمانية هي العقبة الاهم وهي موضع رئيسي.

ووفقا للدراسة فالقوانين اليمنية في الاساس مبنية على الامتثال الرسمي اكثر من السيطرة العملية ولذا فالحلقة بين التنفيذ الطوعي وثقافة الامتثال المفترضة مفقودة .

وشملت الدراسة عدة قوانين ذات اهمية للمساهمة في حوكمة الشركات سواء منها العائلية التابعة للقطاع الخاص او الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام او المختلط ومنها قانون الشركات والقانون التجاري وقانون ضريبة الدخل وقوانين عديدة خاصة بالقطاعات ابرزها البنوك.

وقالت الدراسة: إن عدم الامتثال لتطبيق القوانين والمتصف بكونه واسع النطاق يأتي مترافقا مع الضعف في نظام المحاكم والسلطة التنفيذية من جانب المنظمين وجميعها تعني انه حتى القوانين القوية لايمكن أن تكون نافذة ،وكمثال لذلك قانون الافلاس النافذ ويتصف بأنه يحابي الدائنين الى حد أن الافلاس يجري تفاديه بأي ثمن لأنه يعني تقليديا نهاية (اغلاق)الجهة المفلسة.

ومن حيث التنظيم للسلطات الإشرافية على بيئة الاعمال توضح الدراسة انها لا تبتعد كثير عن الصورة المماثلة لقوانين اليمن فاليمن لديه خليط من الهيئات التنظيمية المشرفة على الاعمال وتعد وزارة الصناعة والتجارة اكثر هذه الجهات سيطرة فلها الاشراف على معظم اشكال جهات الأعمال في القطاع الخاص ومع ذلك فان دورها غالبا مايكون رسمي مع سلطات رقابية محدودة وسلطات تنفيذية قليلة جدا.

ووفقا للدراسة يصنف الاقتصاد اليمني رسميا على المستوى الدولي بأنه اقتصاد صغير نسبيا مماثل تقريبا بالحجم الكامل لمدينة شارلوت في كارولينا الشمالية لكنه اقل تنوعا وتهيمن الملكية الخاصة الفردية على قطاع الاعمال اليمني من حيث العدد والتي تتراوح من الاعمال الصغيرة دون موظفين من افراد الاسرة الى الاعمال الكبيرة جدا والبارزة في كل القطاعات اليمنية الاقل تنظيما وخصوصا التجارة

فالشركات التضامنية متعددة كذلك على الرغم من انها في الغالب تعمل في قطاع التجارة او الخدمات وهي صغيرة الى متوسطة الحجم ،ولأن هذه كلها يديرها المالكون كما يسيطر على الملكية والادارة تقليديا افرادا او اسر يمنية، ولذا فإن اعتبارات الحوكمة في مثل هذه البيئة تطبق بصورة اساسية على عدد صغير من الجهات ذات الحجم الكبير وبشكل رئيسي الشركات المساهمة وشركات القطاع العام والقليل جدا من فروع الشركات الاجنبية الكبيرة.

وبشأن سلطة تحصيل الايرادات والتي تتركز منطقيا في وزارة المالية والتي لها صلاحيات اوسع في التحصيل والتنفيذ بسلطة واضحة لكن مواردها محدودة في بيئة معدلات الامتثال الطوعي فيها متدنية رغم أن الاصلاحات الضريبية في اليمن تهدف الى تبسيط وتخفيض كلفة الامتثال (الالتزام)كتشجيع حتى يصبح الامتثال الطوعي .

وعلى الرغم من أن البنك المركزي اليمني يمتلك سلطة تنظيمية اساسية على البنوك بالإضافة الى ادواره الاخرى المتنوعة في مالية الحكومة والقطاع العام كونه الجهة التنظيمية الوحيدة المستقلة الاكثر فاعلية في اليمن مع صلاحيات تنظيمية ورقابية قوية إلاَّ أن نقطة الضعف الاساسية في البنك المركزي اليمني هي مماثلة للمؤسسات الاخرى من حيث انه يفتقر الى الادوات القوية لتنفيذ الانظمة واجبار المخلين على الامتثال.

وتؤكد أن المتطلبات الإشرافية على الشركات خارج قطاع البنوك محدودة جدا مع اثر قليل في حوكمة الشركات.

وانتقدت الدراسة وزارة النفط والمعادن والتي تنظم القطاع النفطي حيث أن الاهتمام الاساسي لهذه الوزارة هي تشجيع الانتاج وزيادة الايرادات الناتجة عنه اكثر من الاهتمام بالقضايا التي تهم المجتمع.

ووصفت شركات رؤوس الاموال بأنها تمثل شريحة صغيرة نسبيا من الاقتصاد وانما حصة اكبر من المنشآت المتوسطة الى الكبيرة ،وهذه في الغالب شركات محدودة المسئولية تسيطر عليها احيانا اسرة واحدة لكنها قد اسست اما لسهولة قابلية التحويل او خضوع النشاط لبعض التنظيم الذي يتطلبه أو العزل القانوني لأعمال مرخصة بموجب قانون الاستثمار أو الخاضعة لإعفاءات ضريبية مستقلة عن النشاطات الخاضعة للضرائب لنفس الملاك ،وعندما يزداد حجم هذه الاعمال يزداد كذلك احتمالية وجود شركاء غير مرتبطين بصلة قرابة او وجود مساهمة اجنبية، حتى أن الشركات ذات المسئولية المحدودة تدار ايضا بطريقة تقليدية من قبل مساهم مسيطر ولاتنطبق اعتبارات حوكمة الشركات عليها.